

المركز الجامعي مغنية - معهد الحقوق والعلوم السياسية

المحاضرة الثالثة

أثر الظروف المحيطة بالخطأ على تحديد نوعه

موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص "قانون عام"

من إعداد الدكتور: بوزيدي خالد

مقياس: قانون المسؤولية الإدارية (السداسي الثاني)

السنة الجامعية: 2023-2024

تمهيد: الاستثناء من القواعد العامة

كاستثناء من القاعدة العامة للتمييز بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي، قد تتداخل مع الخطأ الإداري المرتكب من قبل الموظف بعض الملابسات والظروف التي قد تغير من طبيعته ونوعه، وذلك في الحالات التالية:



3- أثر الاعتداء المادي



2- أثر الأوامر الرئاسية



1- أثر الجريمة الجنائية

1- أثر الجريمة الجنائية على تحديد نوع الخطأ

الموقف التقليدي السابق

إذا اتخذ الخطأ الإداري وصف جريمة جنائية يعاقب عليها قانون العقوبات (جناية، جنحة، مخالفة)، استقر القضاء الإداري قديماً على اعتباره **خطأً شخصياً آلياً** يسأل عنه الموظف دون الإدارة.

التحول القضائي الحديث

تغير الموقف ولم يعد القضاء يربط حتماً بين الوصف الجنائي والخطأ الشخصي، إذ قد يُكيف كـ ****خطأ مرفقي**** إلا إذا ثبت فيه:

- معيار **سوء القصد** (النية الجرمية).
- معيار **الخطأ المنفصل** عن الوظيفة.

المحطة القضائية المفصلية:

حكم محكمة التنازع الفرنسية الصادر بتاريخ

14 جانفي 1935

في قضية

Thépaz (مركز الحقوق والعلوم السياسية)

2- أثر الأوامر الرئاسية: حالة التجاوز

 تجاوز المرؤوس لحدود الأوامر الصادرة إليه

يجري العمل في القضاء الإداري على اعتبار الخطأ الناتج عن تجاوز المرؤوس للأوامر الصادرة من رئيسه الإداري خطأً شخصياً يتحمل الموظف تبعاته القانونية والمالية.

 **السند القضائي:**

قرار محكمة النزاع الفرنسية الصادر بتاريخ

11 جويلية 1989

تابع لـ أثر الأوامر الرئاسية: حالة الالتزام

عند التزام المرؤوس بحدود الأمر الرئاسي، تُميز بين نوعين من الأوامر:

طبيعة الأمر الإداري الموجه للموظف	تكييف الخطأ الإداري الناتج عن التنفيذ	التأصيل والضابط القانوني
أوامر مشروعة	خطأ مرفقي	يُعد تنفيذاً لواجب الطاعة الوظيفية (إلا إذا انحرف الموظف عمداً)
أوامر غير مشروعة	خطأ شخصي	يتحمل الموظف مسؤوليته طبقاً لأحكام المادة 129 من القانون المدني الجزائري

3- أثر الاعتداء المادي على تحديد نوع الخطأ

مفهوم الاعتداء المادي

ينصرف مفهوم الاعتداء المادي إلى: كل عمل إداري غير مشروع **بالغ الجسامة** ترتكبه الإدارة، ويؤدي إلى المساس بإحدى الحقوق والحريات الأساسية أو الملكية الخاصة التي يحميها القانون.

التحول في تكييف الخطأ

كان يُعتبر سابقاً خطأً شخصياً، غير أن القضاء الحديث استقر على اعتباره ****خطأً مرفقياً**** متى ما صدر العمل عن موظف يحمل صفة **ضابط إداري**.

السند القضائي التاريخي:

قرار محكمة التنازع الفرنسية الصادر بتاريخ

08 أفريل 1935

في قضية

(L'action française)

خلاصة وضوابط قانونية هامة

الاجتهاد القضائي الجزائري المستقر

يتوافق هذا التطور القضائي مع ما أقره **قرار مجلس الدولة الجزائري الصادر في 09 جويلية 2001**، والذي يربط المسؤولية الشخصية بالانفصال التام أو معيار سوء القصد لحماية الخزينة وضمان توازن حقوق الموظف والمضروب.

⚖️ في القانون المدني والوظيفة العمومية

- التشديد على **المادة 129 من القانون المدني الجزائري** كأساس لتحديد المسؤولية عند تنفيذ الأوامر غير المشروعة.
- تكامل هذه القواعد مع **المادة 31 من القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية** (الأمر 06-03).

نهاية المحاضرة الثالثة

أثر الظروف المحيطة بالخطأ على تحديد نوعه

الدكتور بوزيدي خالد

معهد الحقوق والعلوم السياسية - المركز الجامعي مغنية